العضوية والإنسحاب من الإتحاد الأوروبي
(إنسحاب بريطانيا من الإتحاد كنموذج)

الدكتور / قاسمية جمال
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة -2- لونيسي علي

الملخص
يعتبر الإتحاد الأوروبي منظمة إقليمية إقتصادية سياسية ، يتكون من 28 عضوا (قبل إنسحاب بريطانيا) . لكن في الفترة الأخيرة ظهر تصدع بين الإتحاد وأحد أعضائه (برطانيا) التي تحاول الإنسحاب من الإتحاد بشروط ميسرة، فأثيرت مسألة تفعيل المادة خمسين من معاهدة إنشاء الإتحاد الأوروبي ، لذا وجب معرفة شروط العضوية والإنسحاب من الإتحاد وآثار ذلك على كل من الإتحاد الأوروبي وبريطانيا خاصة في المجال الماي والمؤسساتي من جهة ومن جهة أخرى إعادة النظر في مستقبل العلاقات الأوروبية البريطانية..

Le résumé

L'Union européenne (UE) est une association politico-économique sui generis de vingt-huit États européens qui délèguent ou transmettent par traité

Les relations entre le Royaume-Uni et l'Union européenne sont des relations verticales impliquant l'organisation supranationale et un de ses États membres. Les résultats du référendum du 23 juin 2016 suggèrent que le gouvernement britannique formalisera une demande de sortie.

L'éventualité d'une sortie du Royaume-Uni de l'Union européenne pose des questions complexes quant aux futures négociations, pour certains diplomates, ces pourparlers seront « un sujet gigantesque, d'une magnitude plus importante encore qu'une procédure d'adhésion». Ils concerneront deux thématiques principales : le divorce du Royaume-Uni sur les questions institutionnelles, budgétaires et administratives d'une part et l'enjeu de la définition de la future relation entre l'Union et le Royaume-Uni d'autre part 67.

الكلمات المفتاحية : الإتحاد. أوروبا. بريطانيا. التعاون. الانضمام. الإنسحاب.

مقدمة

تعتبر فكرة تكوين إتحاد بين الدول الأوربية فكرة قديمة نوعا ما، بإعتبارها ظهرت للوجود بعد إتفاقية واستفاليا لعام 1648 عندما أسس زعماء اوروبا أنذاك ما يعرف بالأسرة الأوربية المسيحية المكونة من دول ذات سيادة ظهرت بعد القضاء على الإمبراطورية الأوروبية والكنيسة الأوروبية. ثم ظهرت بقوة بعد الحرب العالمية الأولى، إذ رأى البعض ضرورة ما أصطلح على تسميته الولايات المتحد ة الإوروبية، بمعنى آخر دولة أوروبية فيدرالية على غرار ما هو قائم في الإتحاد السويسري والألماني وقبل هذا وذاك الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد مرالإتحاد الأوروبي بعدة مراحل ليصل إلى ماهو عليه الآن، حيث يعود ظهور فكرة تكوين إتحاد يضم جميع الدول الأوربية إلى الإقتراح الذي قدمه الوزير الفرنسي "ارستين بريان" عام 1927 وقبله دعوة النمساوي "كونت" إلى إقامة الولايات المتحدة الأوربية على غرار النموذج الأمريكي عام 1923. لكن هذه المحاولات لم تر النور وتكتمل في إطار واقعي بسبب تنامي النزاعات القومية والتوسعية لدى الدول الأوروبية وإندلاع الحرب العالمية الثانية[1]. ويبدو أن الدافع الرئيسي لطرح هذه الفكرة من جديد هو (أزمة التطور) وظهور عجز في ميزان المدفوعات الأوربية نتيجة عوامل عديدة منها:

1- عدم قدرة السلع الاوربية على مواجهة سلع الولايات المتحدة الأمريكية.

2- عجز الصناعة الأوربية عن منافسة صناعة الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية.

3- حاجة الدول الأوربية إلى الإندماج والتعاون الإقتصادي لمواجهة تفوق الولايات المتحدة الأمريكية.

واهم المراحل التي مر بها الإتحاد الأوروبي هي :

1- إنشاء منظمات تعاون أوروبي مثل[2] :

- المنظمة الأوربية للتعاون الإقتصادي في 17ماي 1948 بباريس من أجل التنسيق للإستفادة من مشروع مارشال المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية لاوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كإستراتجية لصد المد الشيوعي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

- ثم تم إنشاء منظمة جديدة حلت محل المنظمة الأولى بعدما أصبحت لا فاعلية لها بإنشاء السوق الأوربية المشتركة[3]، فحلت محلها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في 14 ديسمبر 1970 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1970 بعدما تم التصديق عل ميثاق إنشائها.

وكان الهدف من المنظمة الجديدة هو تنسيق السياسة الإقتصادية، ومساعدة الدول النامية وتبادل النقد بين الدول الأوربية الأعضاء. وظهر قبل هاتين المنظمتين عدة منظمات منها :

- المجلس الأوروبي المنشأ بموجب معاهدة لندن (بريطانيا) المبرمة في 05 ماي 1949
- إتحاد أوروبا الغربية عام 1954.

2- إنشاء منظمات ذات طابع إتحادي. مثل :

- مجموعة الفحم والصلب لعام 1951 بموجب معاهدة باريس.
- المجموعة الإقتصادية الأوربية بموجب معاهدة روما 1957.
- المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1958 (4).

1. تأسيس الإتحاد الأوروبي وأهدافه ومبادئه.

نتناول في هذا المبحث ولو بشكل وجيز موجز كيف تم تأسيس الإتحاد الأوروبي في 1992، وسنركز عل إتفاقية ماستريخت المنشاة لهذا الإتحاد وذلك في المطلب الأول من هذا المبحث، ثم نتطرق في المطلب الثاني لأهم الأهداف التي جاء بها الإتحاد الأوروبي خاصة لمواجهة التكتلات الإقتصادية الكبرى وبعض الدول المتطورة إقتصاديا وتجاريا في الفرع الأول من هذا المطلب، ثم نتطرق في الفرع الثاني إلى أهم المباديء التي تحكم هذا الإتحاد.

1.1. تأسيس الإتحاد الأوروبي. (معاهدة ماستريخت **1992**).

وقعت الدول الأوروبية معاهدة ماستريخت الخاصة بإنشاء الاتحاد الأوروبي في مدينة ماستريخت بهولندا في 07 فبراير 1992 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. وقد ساعدت عدة عوامل لدفع مسيرة الجماعة الأوروبية إلى مزيد من التوحد والإندماج اهمها :

- تصاعد القوة الألمانية بعد توحيد شطريها، مما آثار مخاوف الأوربيين بسبب الماضي الألماني الذي لا تزال ذكرياته عالقة بالأذهان، لذا لا يوجد للأوروبيين من بديل في مواجهة القوة الألمانية المتصاعدة سوى ربط الوحدة الألمانية بصياغة فدرالية أوروبية بحيث يتم تقييد وتكييف الأداء السياسي لألمانيا الموحدة من خلال مؤسسات وصياغات جديدة للعلاقات، يمكن من خلالها موازنة القوة الألمانية الصاعدة.
- عدم الإستقرار في شرق أوروبا وجنوبها بعد إنهيار الكتلة الشيوعية وتيقن الجماعة الأوروبية أنها لن تستطيع السيطرة على الموقف إلا إذا أقامت هياكل موحدة تمكنها من ضبط الإيقاع الحركي في هذا الجزء من القارة.

- التغيرات التي حدثت في النظام الدولي بتفكك الإتحاد السوفياتي وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور القوى العظمى الوحيدة، فكان لابد من تعزيز المكانة الدولية لأوروبا وبالتوازي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أنشأت هذه المعاهدة كيانا أوروبيا جديدا هو الاتحاد الأوروبي. وأدخلت عليه تعديلات أساسية على النحو التالي :

- تحول إسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الجماعة الأوروبية، ولعل هذا يشير إلى أن أهدافها أصبحت أعم وأشمل من الأهداف الاقتصادية، فقد تم تعديل أهداف الجماعة ليشمل اختصاصات متنوعة، مثل حماية البيئة والحماية الاجتماعية والتضامن الاقتصادي والاجتماعي والبحث العلمي والتنمية والتكنولوجيا والصحة والتعليم والسياحة والطاقة والأمن..[5]
- أنشأت معاهدة ماستريخت مواطنة الاتحاد الأوروبي، وبمقتضاها فإن كل شخص يحمل جنسية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يكون مواطنا في جميع دول الاتحاد، ويتمتع مواطنوا الاتحاد بالحق في الانتقال والإقامة بحرية داخل أقاليم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، وعلى سبيل المثال عندما يتواجد شخص يحمل المواطنة الأوروبية في دول غير عضو في الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الشخص عندما لا يجد تمثيل دبلوماسي أو قنصلي لدولته في الدولة المتواجد بها، يتمتع بالحق في الحماية الدبلوماسية عن طريق السلطات الدبلوماسية أو القنصلية لأية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بنفس الشروط والظروف التي لمواطني هذه الدولة الأخيرة[6]، وتحترم الدول الأعضاء حقوق المواطنة الأوروبية داخل أو خارج الاتحاد.
- أنشأت معاهدة ماستريخت نظام المحقق البرلماني وبمقتضاه يجوز للأفراد والهيئات والمؤسسات التقدم بشكوى إلى المحقق البرلماني الذي يقوم بالتحقيق فيها وعرض نتائج هذه التحقيقات على البرلمان الأوروبي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- أنشأت معاهدة ماستريخت لجنة المناطق واللجنة الاقتصادية والاجتماعية.
- أقرت إجراء التصويت واتخاذ القرارات في المجلس بالأغلبية الموصوفة.
- أنشأت بنك مركزي أوروبي واحد وبنك استثماري أوروبي ونظام أروبي للبنوك المركزية.
- وضعت معاهدة ماستريخت جدولا زمنيا للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، ونصت على إنشاء عملة أوروبية واحدة هي اليورو، وهو ما تحقق بإصدار اليورو في عام 1999 عندما وافقت 12 دولة أوروبية على استخدام اليورو كعملة أوروبية موحدة[7]، وقد

بلغ عدد الدول التي انضمت إلى نظام العملة الأوروبية الموحدة اليورو (24 دولة 2007) وقد سبق هذا صدور قوانين ومعاهدات أوروبية لإنشاء اتحاد أوروبي متكامل : القانون الأوروبي الموحد لعام 1987، ثم جاءت بعد معاهدة ماسريخت 1992 عدة معاهدات لإثراء وتعديل المعاهدات السابقة منها معاهدة أمستردام لعام 1997 ثم معاهدة نيس الموقعة في 26 فبراير عام 2001 والتي دخلت حيز التنفيذ في فيفري 2003. ثم جاءت اتفاقية لشبونة الموقعة في 13 ديسمبر 2007 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2009.

1. **2** . أهداف ومباديء الاتحاد الأوروبي

ونتطرق هنا إلى أهم أهداف الإتحاد الأوروبي في فرع أول، ثم نتكلم ولو بإختصار شديد على المبادىء الإساسية التي يسير من خلالها الإتحاد في فرع ثان.

1.2.1. أهداف الإتحاد الأوروبي.

يستخلص من المعاهدات السابقة أن أهداف الاتحاد الأوروبي تتمثل في الأهداف العامة التالية :

– وضع أسس للإتحاد تكون قوية ووثيقة وفعالة بين الشعوب الأوروبية.

– إنشاء سوق أوروبية داخلية تهدف إلى ثبات الأسعار وتحقيق المنافسة وتوفير الوظائف، وتعمل على تحقيق التقدم العلمي وتنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي بطريقة متوازنة ومستمرة 8.

– إنشاء اتحاد أوروبي اقتصادي ونقدي يتضمن في النهاية عملة أوروبية واحدة، ومن خلال إقامة منطقة بلا حدود داخلية تضمن حرية انتقال البضائع والسلع والأشخاص والخدمات ورأس المال.

– تأكيد ذاتية الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، من خلال تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، تتضمن في النهاية سياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك.

– تقوية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء وحمايتها، من خلال انشاء مواطنة للاتحاد الأوروبي.

– تنمية التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية في شؤون العدالة والأمن والشؤون الداخلية والخارجية.

– المحافظة على ميراث الجماعة الأوروبية والبناء عليه، والمحافظة على التنوع الثقافي واللغوي للدول الأوروبية[8] وحماية التراث المعماري والحضاري للدول الأوروبية.

1. **2.2**. مبادئ الاتحاد الأوروبي :

يتأسس الاتحاد الأوروبي على المبادئ التالية :

- التعاون بين الدول الأعضاء، وإحترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي، إضافة إلى إحترام وتجسيد المباديء التالية : الحرية، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، سيادة القانون، احترام الخصوصيات الوطنية للدول الأعضاء واحترام الكرامة الإنسانية.

- احترام حقوق الأقليات وعدم التمييز والتسامح والعدالة والمساواة بين الرجل والمرأة.

2. نظام العضوية والإنسحاب في الإتحاد الأوروبي.

ستتطرق في هذا المبحث إلى نظام العضوية في الإتحاد الأوروبي في مطلب أول، ثم نعالج في المطلب الثاني كيفية الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي مع التركيز على المادة 50 من معاهدة الإنشاء، وكيف تم تفعيلها عندما أرادت بريطانيا الإنسحاب منها وبأقل الخسائر الممكنة.

2. **1**. نظام العضوية في الإتحاد الأوروبي.

لم يضع الإتحاد الأوروبي في بداية الأمر أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ماعدا الشروط العامة التي تمت الموافقة عليها في الإتفاقيات المؤسسة للإتحاد، لكن الفرق الشاسع في المستوى الإقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الشرقية والوسطى من جهة، ودول الإتحاد أي دول أوروبا الغربية الرأسمالية من جهة أخرى، دفع مجلس الإتحاد الأوروبي في عام 1993 ليضع ما عرف بشروط كوبن هاغن.

- شروط سياسية : أي على الدول المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية ودولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

- شروط إقتصادية : أن يكون لها نظام إقتصادي فعال يعتمد على إقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد.

- شروط تشريعية : على الدولة المترشحة للعضوية أن تعدل من تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تاسيس الإتحاد(9).

مع العلم أن مسألة العضوية أثارت العديد من القضايا القانونية والدولية، خاصة فيما يتعلق بقبول أعضاء جدد في المنظمة، لذا وجب على الدولة الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تتوفرعلى مجموعة من الشروط الموضوعية والشكلية.

تتمثل الشروط الموضوعية في ما ورد في المادة (49) من اتفاقية روما، وهي أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة أوروبية وأن تجسد احترام مبادئ الاتحاد الأوروبي المنصوص عليها في المادة 02 من اتفاقية روما والالتزام بالعمل بها، والعمل على تنفيذها، إضافة إلى معايير أخرى، يجب توافرها في الدولة طالبة العضوية وهي وجوب تمتع الدولة بالديمقراطية، وأن يكون بها مؤسسات مدنية مستقرة (دولة قانون)، تقر بحقوق الإنسان والأقليات، بالقدرة على الادارة والالتزام بالواجبات العضوية.

- إضافة إلى هذا هناك شروط شكلية لاكتساب العضوية في الاتحاد الأوروبي والمتمثل في موافقة كل من الدول الأعضاء الحاليين، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي بداية على طلب الدولة الراغبة بالعضوية لتصبح دولة مرشحة.

- إذا ما أصبحت الدولة مرشحة، تتم مرحلة من المفاوضات بين الأجهزة المسؤولة بالمنظمة وبين هذه الدولة[10]، وعلى الدولة المرشحة عند المفاوضات تضمين قواعد الاتحاد الأوروبي في نظامها القانوني، وبعد انتهاء المفاوضات يجب أن تقوم الدولة المرشحة بالتصديق على الاتفاقية (الانضمام).

2. 2. نظام الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي.

نصت معاهدات الاتحاد الأوروبي على آلية قانونية تنظم انسحاب أعضائه منه، وأدرجتها في "بند الانسحاب" من "المادة 50" في "معاهدة لشبونة"[11].

وتحدد "المادة 50" من معاهدة لشبونة سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل طوعي ومن طرف واحد "وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها". وهو حق للأعضاء لا يتطلب استخدامه تقديم أي تبرير له، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا التي قررت - بناء على استفتاء شعبي نظمته يوم 23 يونيو 2016- الانسحاب من الاتحاد.

إذا بموجب "المادة 50" من معاهدة لشبونة؛ يترتب على الدولة التي تنسحب من الاتحاد الأوروبي ما يلي:

○ التفاوض بشأن "اتفاق الانسحاب" يقره مجلس الاتحاد الأوروبي (يضم الدول الأعضاء الـ28) بـ"الأغلبية المؤهلة"[12]، بعد موافقة البرلمان الأوروبي، وذلك بعد إخطار الدولة المنسحبة للاتحاد بعزمها مغادرته.

○ ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المنسحبة اعتبارا من تاريخ دخول "اتفاق الانسحاب" حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الاتحاد رسميا قرار الانسحاب

إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء. وبوسع الاتحاد والدولة المنسحبة منه أن يقررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الاتحاد على ذلك بـ"الإجماع".

- يجب أن يتفاوض الاتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها، مع الوضع في الاعتبار البحث عن "إطار" لعلاقتها المستقبلية بالاتحاد(13).
- لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها والتي يجريها الاتحاد بشأن انسحابها.
- إذا أرادت الدولة المنسحبة من الاتحاد الانضمام مجددا إليه ؛ فإن طلبها يخضع لنفس الإجراءات المنصوص عليها في "المادة 49" من معاهدة لشبونة.

رغم وجود "المادة 50" التي تمثل إطارا قانونيا عاما لترتيب الانفصال بين الاتحاد الأوروبي وأحد أعضائه ؛ فإن عدم تطبيقها عمليا من قبل يثير أسئلة كثيرة حول المفاوضات المطلوب إجراؤها لتحديد علاقة جديدة بين الاتحاد وبريطانيا التي قررت مغادرته بنسبة تصويت شعبي قاربت 52%، وذلك بعد أربعة عقود نُسجت خلالها علاقات متداخلة ومتشعبة بين الطرفين.

ومن تلك الأسئلة مثلا: هل يتعين تحديد هذه العلاقة الجديدة منذ اتفاق الانسحاب؟ أم يجب إجراء المفاوضات على مسلكين منفصلين؟

ومع أن الخيار الثاني يبدو مرجحا أكثر؛ فإن لندن سيكون عليها تعديل تشريعاتها الوطنية لإيجاد بدائل عن النصوص الكثيرة الناجمة عن مشاركتها السابقة في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في مجال الخدمات المالية.

ويعتقد كثير من المراقبين أن إقامة علاقات تجارية جديدة بين بريطانيا والاتحاد ستستغرق وقتا أطول، ويخشون أن يشوب التعقيد ترتيب هذه العلاقات مما سيعطل ملفات الاقتصاد والشؤون الأوروبية على مختلف الأصعدة(14).

وفي حين يريد كثيرون - داخل بريطانيا والاتحاد على السواء- انفصالا سريعا بين الطرفين خلال عامين أو أقل؛ رأت الحكومة البريطانية في دراسة رفعتها إلى برلمانها في فبراير 2016 أنه "من المرجح أن يستغرق الأمر وقتا طويلا، أولا للتفاوض بشأن انسحابنا من الاتحاد، ثم بشأن ترتيباتنا المستقبلية مع الاتحاد، وأخيرا اتفاقاتنا التجارية مع الدول خارج الاتحاد".

وتحدثت هذه الدراسة عن "فترة غامضة «ستنعكس على الأسواق المالية وكذلك على قيمة الجنيه الأسترليني.

وفور إعلان نتائج الاستفتاء البريطاني؛ أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون أنه سيستقيل بحلول أكتوبر 2016، وسيترك لخليفته المحتمل بوريس جونسون -باعتباره رئيس حزب المحافظين- إخطارَ الاتحاد بأن بريطانيا ستنسحب بموجب "المادة 50" من معاهدة لشبونة[15].

وسيعني هذا بدء فترة العامين التي تحددها "المادة 50"، لكن جونسون أكد أنه لا يرى سببا لبدء العملية وإنه ليس هناك ما يحتاج تغييرا على الأمد القصير.

وبشأن سيناريوهات ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد؛ يشير المراقبون إلى أن السيناريو الأسهل يقضي بانضمامها إلى آيسلندا أو النرويج كعضو في "الفضاء الاقتصادي الأوروبي"، مما سيمنحها منفذا إلى السوق الداخلية. لكن ذلك سيُحتم على لندن احترام قواعد هذه السوق الملزمة دون أن تكون شاركت في صياغتها، كما سيُرتب عليها تسديد مساهمة مالية كبيرة.

ومن الخيارات الأخرى المطروحة أمام لندن اتباع النموذج السويسري في العلاقة مع الاتحاد، أو إبرام اتفاق تبادل حر بينهما، أو إقامة وحدة جمركية معه على غرار ما فعلته تركيا.

وعلى كل حال ينبغي على الطرفين أن يتفاوضا بشأن وضع حوالي مليونيْ بريطاني يقيمون أو يعملون في دول الاتحاد، ولا سيما حقوقهم في التقاعد وحصولهم على الخدمات الصحية في هذه الدول. وتقول الحكومة البريطانية إن التفاوض بشأن هذه الحقوق سيتم على قاعدة المعاملة بالمثل لرعايا الاتحاد الأوروبي في بريطانيا.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي؛ فإنه يحتاج للمسارعة بسد فجوة حجمها سبعة مليارات يورو في ميزانيته السنوية البالغة 145 مليار يورو حتى عام 2020، وهو موعد فقده مساهمات بريطانيا التي سيوفرها من المبالغ التي يحصل عليها البريطانيون من حسابات الاتحاد.

وسيحتاج الاتحاد أيضا إلى أن يوضح - في أقرب وقت ممكن- وضع الشركات والأفراد الذين يستخدمون حقوقهم بموجب العضوية فيه للتجارة والعمل والعيش على جانبيْ الحدود الجديدة بين بريطانيا والاتحاد. كما سيسعى زعماء الاتحاد إلى استعراض سريع للوحدة في مواجهة المشككين في جدوائية عضويته من أبناء الدول الأعضاء الأخرى، والذين ستدفعهم نتائج استفتاء بريطانيا للمطالبة باستفتاءات مشابهة.

يشار إلى أن الحكومة البريطانية ستعرض نتيجة استفتاء الانسحاب من الاتحاد الأوروبي على برلمان بلادها لرفضها أو قبولها. وعلى المستوى النظري بإمكان النواب رفضها، لكن هذا الخيار يبقى صعبا على مستوى التطبيق لأنه سيعتبر معارضا للإرادة الشعبية لدول الاتحاد[16].

3. المراحل الواجب إتباعها والتسلسل الزمني لمغادرة بريطانيا الإتحاد الأوروبي.

ستتعرض في المطلب الأول من هذا المبحث إلى المراحل الواجب إتباعها من قبل بريطانيا للخروج رسميا وفعليا من الإتحاد الأوروبي ثم في المطلب الثاني من هذا المبحث ستتطرق ولو بإختصار شديد إلى التسلسل الزمني الواجب إحترامه من قبل الإتحاد الأوروبي وبريطانيا.

3. **1**. المراحل الواجب اتباعها لمغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي

تتلخص المراحل الواجب إتباعها من قبل بريطانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي في أربعة مراحل نردها بإيجاز لضرورات المقال، وهي تتمثل في :

المرحلة **01** :

- بريطانيا تصوت للخروج. - بدء مرحلة حدها الاقصى عامان.
- بريطانيا تخطر الاتحاد الاوروبي، ما يعني تفعيل البند 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي.
- تجتمع الدول ال27 الباقية في الاتحاد لبحث انسحاببريطانيا.

المرحلة **02** :

- بدء المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.
- طرح مشروع الاتفاق على المجلس الأوروبي (الذي يضم زعماء الدول 27)
- المشروع يحتاج إلى موافقة 20 دولة على الاقل تمثل شعوبها 65 في المائة من سكان الاتحاد الأوروبي.
- تصديق البرلمان الاوروبي.
- في نهاية العامين، يمكن تمديد المفاوضات ولكن فقط بموافقة كل الدول الاعضاء ال27.

المرحلة **03** :

- إذا لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تمديد المفاوضات، لا تسري حينئذ معاهدات الاتحاد على بريطانيا.

المرحلة **04** :

- تغادربريطانيا الاتحاد الاوروبي.
- يجب على برلمان المملكة المتحدة إلغاء قانون المجتمعات الاوروبية الصادر عام 1972 وان يحل محله اتفاق جديد.
- لو أرادت بريطانيا العودة، يجب عليها عندئذ التقدم بطلب كأي دولة اخرى تسعى للانضمام للاتحاد[17].

3. **2**. تسلسل زمني لعملية خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.

29 مارس **2017** : تفعيل المادة 50 من ميثاق لشبونة.

30 مارس **2017** : الاعلان عن «قانون الإبطال الكبير "، الذي يبطل كل قوانين الاتحاد الأوروبي

31 مارس **2017** : رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك يعلن عن شروط التفاوض.

29 أفريل **2017** : انعقاد قمة أوروبية، وأعضاء الاتحاد الاوروبي الآخرون لإعتماد شروط التفاوض.

ثم تطرح بريطانيا مشروع قانون «الإبطال الكبير (لقوانين الاتحاد الأوروبي) «عند افتتاح الدورة الجديدة لملجس العموم.

أواخر ماي / إلى أوائل جوان : انطلاق المفاوضات المباشرة. وبدأت فعلا في أواخر شهر جوان 2017.

أواخر **2017** : "قانون الإبطال الكبير" يناقش في البرلمان البريطاني.

أواخر ديسمبر **2017** : كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي ميشيل بارنييه يتوقع أن تنتهي المفاوضات الأولية.

أوائل **2018** : من المرجح أن يتم التصديق على "قانون الإبطال الكبير".

أواسط **2018** : قد يتعين على مجلس العموم اصدار المزيد من القوانين لملأ أي فراغ قد يطرا.

30 سبتمبر **2018** : رئيس المفاوضين الأوروبيين ميشل بارنييه يريد أن ينتهي من شروط خروج بريطانيا.

أواخر **2018** إلى أوائل **2019** : يصوت مجلسا العموم واللوردات في بريطانيا والمجلس الأوروبي والبرلمان الاوروبي على أي اتفاق.

مارس **2019** : انتهاء مدة المفاوضات التي مدتها سنتان.وبريطانيا تخرج من الاتحاد الأوروبي إن توصلت إلى اتفاق أم لم تتوصل.

3. **2**. الأولويات التي تستند إليها بريطانيا في التفاوض للخروج من الإتحاد.

إنطلاقا من هذه الرزنامة المحددة زمنيا لخصت رئيسة وزراء بريطانيا السيدة تيريزا ماي(18) خطة بريطانيا المؤلفة من12 أولوية تتطلع الحكومة البريطانية الإستناد إليها في التفاوض للخروج من الإتحاد الأوروبي. وتتلخص هذه الأوليات في التالي :

المبدأ الأول : اليقين والطموح.

❖ اليقين : وهنا تحضر رئيسة وزراء بريطانيا شعبها للتنازلات التي يجب تقديمها أثناء المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي للخروج منه بأقل الخسائر، خاصة الدفوعات المقدمة للمزارع وتمويل الجامعات وشركات القطاع العام، كما أنها أعلمت شعبها على الإقتناع بوجوب إبطال قانون المجتمعات الأوروبية خاصة تحويل الجهاز المعني بالخروج من الإتحاد الأوروبي إلى قانون بريطاني. وسيكون للبرلمان البريطاني القرار بشأن أي تغييرات تدخل على ذلك القانون بعد خضوعها لبحث شامل ونقاش برلماني مناسب، كما تعهدت بأن الحكومة سوف تطرح الإتفاق النهائي الذي تتوصل إليه المملكة المتحدة مع الإتحاد الأوروبي للتصويت عليه في كلا البرلمين قبل دخوله حيز التنفيذ.

المبدأ الثاني : بناء برطانيا أكثر قوة.

❖ البريطانيون يضبطون قوانينهم بأنفسهم : وذلك حتى تكون بريطانيا أكثر قوة، أي بريطانيا لا تحكمها إلا قوانينها الخاصة وبالتالي وضع حد نهائي لولاية محكمة العدل الأوروبية على بريطانيا، ويعني هذا سن قوانين بريطانيا من قبل البرلمان البريطاني ويفسر تلك القوانين قضاة من محاكم بريطانيا وليس قضاة في لكسمبورغ.

❖ تعزيز الإتحاد ما بين البريطانيين في مختلف أنحاء بريطانيا مهما كانت أصولهم أو لونهم أو ثقافتهم إلخ.

❖ الإبقاء على منطق حرية السفر المشتركة مع إيرلندا.

❖ المبدأ الثالث : بناء بريطانيا أكثر إنصافا. عن طريق :

❖ ضبط الهجرة : أي هجرة القادمين إلى بريطانيا من أوروبا وغيرها للعمل أو الدراسة لخدمة مصلحتنا الوطنية البريطانية وذلك عن طريق التحكم في عدد القادمين من الإتحاد الأوروبي ماعدا أصحاب المهارات العالية.

❖ تساوي حقوق مواطني الإتحاد الأوروبي في بريطانيا، وحقوق البريطانيين في الإتحاد الأوروبي.

❖ حماية حقوق العاملين في بريطاني وفقا لتشريعات العمل المتفق عليها دوليا.

❖ تجارة حرة مع الأسواق الأوروبية.

❖ العمل على إيجاد إتفاقيات تجارية جديدة مع الدول الأخرى.

❖ بقاء بريطانيا أفضل مقر للعلوم والإبتكار.

❖ التعاون في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب والشؤون الخارجية.

❖ الخروج من الإتحاد الأوروبي بشكل منظم، عن طريق مفاوضات جدية تستهدف بناء شراكة جديدة وقوية وبناءة مع الإتحاد الأوروبي. شراكة أصدقاء وحلفاء ومصالح وقيم أي إتحاد أوروبي قوي ومملكة متحدة قوية.

خاتمة

يتضح مما سبق أن بريطانيا تبقى حاملة لعقدة التفوق التاريخي، فالمسلك البريطاني منذ بدايات تأسيس الاتحاد الاوروبي يعكس التخوف البريطاني القديم من المدى الوحدوي الأوروبي، حيث أن البريطانيين كما سبق في المسيرة التاريخية، قد رفضوا الانضمام إلى الجماعات الأوروبية في البداية، ولم يلحقوا بالركب، إلا بعد أن تأكدوا تماما من أن مصالحهم تحتم الانضمام، فلا يزال فريق من البريطانيين يرى بأنه لا يمكن التخلي عن الشخصية البريطانية بالاندماج الكلي في لاتحاد الأوروبي.

وكذلك فإن حساسية البريطانيين لثقافتهم وتاريخهم القوميين، جعلت منهم يتعذرون عن اللحاق بقطار الاتحاد الأوروبي، وجعلهم ينظرون إلى بلادهم باعتبارها جزيرة منعزلة وليس جزءا من اوروبا.

وهو ما أدى بالقادة الأوروبيين من استثناء بريطانيا من مبدأين جوهريين في اتفاقية ماستريخت وهما :

الاستثناء الأول : إعفاء بريطانيا من الالتزام بالتعامل بوحدة النقد الأوروبية ويجدر الذكر أن بريطانيا إلى حد اليوم، لم تنضم إلى منظمة اليورو، فهي تعتمد إلى غاية اليوم على الجنيه الاسترليني كعملة نقدية وطنية.

أما الاستثناء الثاني : فهو متمثل في إعفاء بريطانيا من الالتزام بالسياسات الاجتماعية والعالمية المشتركة إضافة إلى ذلك فإن بريطانيا تبني اليوم علاقات سياسية موحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن طرح عدة إنشغالات أثناء وبعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي منها :

سيسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حالة واسعة من الارتباك والصدمات. لذا نتساءل مع بعض كتاب القانون الدولي العام على أهم المسائل المطروحة والتي تحتاج إلى إجابات في أعقاب الاستفتاء.

متى تغادر بريطانيا الإتحاد الأوروبي ؟ لماذا لم تغادره بالفعل؟

هل يمكن أن يؤدي الخروج إلى تقسيم المملكة المتحدة؟

هل تفقد السياسة البريطانية قوتها؟

هل شجعت حملة الخروج على العنصرية؟

قضية المهاجرين في بريطانيا ؟

هذه الأسئلة وغيرها سنجيب عليها في مقالات أخرى، أو نتركها لأساتذتنا وطلابنا لإثرائها والإجابة عليها وفقا للمعطيات الجديدة خاصة بعد بدأ المفاوضات في جوان 2017 وعدم موافقة بعد البرلمان البريطاني على خروج بريطانيا من الإتحاد.

الهوامش.

1- أنظر.احمد رانف أنس. الإتحاد الأوروبي والقوة الإلزامية للأعمال القانونية الصادرة عنه. ملخص رسالة دكتوراه في الحقوق. قسم القانون الدولي العام. كلية الحقوق. جامعة القاهرة. غير منشورة) Www. erposit ory.cu. edel.

2- D. IRAIN Nawal. L'effet de l'Union européenne comme une expérience pilote dans le domaine des blocs économiques sur la normalisation des dispositions du commerce international. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة – البليدة 2 – لونيسي علي، العدد التاسع. أوت 2016 م، ص 276 وما بعدها.

3 – صدام مرير الجميلي. الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد. الطبعة الأولى. دار المنهل اللبناني.2009 ص 38.

4 – للتوضيح أكثر. أنظر. محمد دحام كردي. مستقبل الإتحاد الأوروبي. دراسة في التأثير السياسي والدولي. منشورات الحلبي الحقوقية. الطبعة الأولى 2013. ص ص. 73-75.

-relations entre **le** Royaume-Uni et l'**Union européenne** - 5
https://fr.wikipedia.org/wiki/Relations_entre_le_Royaume *UNI ET LUNION EUROPEENNE. l%27Union_europ%C3%A9enne*

6– نقلا عن : Pascal fontaine. europe en ten points second edition Luxembourg 1995. P – P 5 -11

– د / أبو الخير أحمد عطية عمر، النظام المؤسسي للاتاحاد الأوروبي، الطبعة الأولى، دار النهضة القاهرة 2007، ص 46.

7– ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، إيرلندا، لوكسمبورغ، النمسا، هولندا، البرتغال، فنلندا، اليونان.

8.- نقلا عن Favret (Jon Marc). L'essentiel de l'union europienne et du droit .communautaire. Gualino.edituer Paris 2003. PP 58 59

د/ أبو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص 46.

9- نقلا عن : Le mire (Piere) droit de l'union europienne Dalloz Paris 2001 PP 4.5

- أبو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص 50.

10 - موقع ستار تايمز (منتدى الشؤون العلمية)

11 - أجهزة الإتحاد الأوروبي هي :

يتألف الاتحاد الأوروبي من الأجهزة الرئيسية التالية :

- مجلس رؤساء الدول والحكومات (المجلس الأوروبي).
- مجلس وزراء الاتحاد (المجلس).
- المفوضية الأوروبية.
- البرلمان الأوروبي.
- محكمة العدل الأوروبية، وتبعتها محكمة أول درجة ومحكمة المحاسبين.
- هيئة المراقبة المحاسبية.
- المدعي العام.
- وكالة الدفاع الأوروبية.
- الأجهزة الفرعية للإتحاد الأوروبي وتشمل :

أ – لجنة الأقاليم.

ب – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

ج – البنك المركزي الأوروبي.

د – بنك الاستثمار الأوروبي.

11 - وقع عليها قادة الاتحاد الأوروبي يوم 19 أكتوبر/تشرين الأول 2007 بالعاصمة البرتغالية لشبونة، ودخلت حيز التنفيذ يوم 1 ديسمبر/كانون الأول 2009.

12 - أنظر المادة 3/238 -ب من "معاهدة عمل الإتحاد.

13 - في كيفية إجراء التفاوض أنظر المادة 3/218 من معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي.

14 - مع العلم أن المادة 127 والمادة 128 من إتفاقية لشبونة تسمح لبريطانيا بالبقاء في السوق الأوروبية المشتركة، أي بعض النشاطات التجارية(نقلا عن قناةب.ب.سي. (الإذاعة البريطانية) يوم 28 نوفمبر 2016.

15 - cb 7 e 1-http. / wwww. Aljazeera net. / home/ get page/.frdd 63. 154. ddfr 680 /. vu le 13 juin 2017 /

16- أ – د/ صلاح عبد البديع شلبي، المنظمات الدولية في الفكر الإسلامي والقانون الدولي، بدون اسم دار النشر أو البلد، 2010 ص 256.

17 - www. bbc. Com. /arabic/ world. 2017. le 2 avril 2017.

18 - في كلمتها في لانكستر هاوس بتاريخ 17 جانفي 2017.